

## القرآن والحديث وأثرهما في الاحتجاج الصرفي عند القطب في (الكافي)

إعداد

أحمد بن عبيد التمتي

باحث دكتوراه بجامعة الجنان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

العنوان: مسقط – سلطنة عُمان.

الوظيفة: باحث في الشؤون الإسلامية – كلية العلوم الشرعية

البريد الإلكتروني: Obaidtamami@gmail.com

### ملخص البحث

عنوان البحث: القرآن والحديث وأثرهما في الاحتجاج الصرفي عند القطب في (الكافي).

يتناول البحث موقف القطب أطفيش من الاحتجاج بالسمع كالاقتجاج بالقراءات والأحاديث النبوية في المسائل الصرفية.

وتتمثل إشكالية البحث في الرد على أسئلة منها: هل احتج القطب بالقراءات في المسائل الصرفية والنحوية؟ هل احتج القطب بالأحاديث النبوية في المسائل المصرفية والنحوية؟

ويهدف البحث إلى إثبات أثر القراءات القرآنية والحديث النبوي في الصرف والنحو عند القطب من خلال كتابه الكافي والنظر في مدى اعتماده عليهما في الاحتجاج على آرائه التي رجحها.

المنهج المتبع: تقتضي طبيعة البحث أن أجمع فيه بين المنهجين الوصفي والتحليلي.

ومن أهم نتائج البحث: أن القطب قد احتج بالقراءات القرآنية وجعلها مستنداً أصيلاً فهي أكثر شواهد كتابه (الكافي)، ولم يتوسع في الاحتجاج بالحديث النبوي، بل احتج بحديث واحد في كتابه هذا، غير أنه

احتج بالحديث كثيراً في كتابه الموسوعي (شرح لامية الأفعال).

الكلمات المفتاحية: احتجاج، سماع، القطب، الكافي، التصريف.

### Abstract

**Research title:** The Qur'an and hadith and their impact on morphological protest at the pole in (Al Kafi).

The paper deals with the position of Qutb Tfayyesh regarding the invocation of hearing, such as the invocation of the readings and hadiths of the Prophet in morphological matters.

The problem of the research is represented in answering questions, including: Did the pole invoke the readings in morphological and grammatical issues? Did the pole invoke the hadiths of the Prophet in banking and grammatical matters?

The research aims to prove the effect of the Qur'anic readings and the hadith of the Prophet on morphology and grammar at the pole through his book al-Kafi and examining the extent of his dependence on them in protesting his views that he favored.

**Approach used:** The nature of the research requires that I combine both descriptive and analytical approaches in it.

Among the most important results of the research: that the Qutb invoked the Qur'anic readings and made them an authentic document, as it is the most evidence of his book (Al-Kafi).

**Key words:** protest, listening, pole, enough, conjugation.

### المقدمة

الحمد لله الذي جعل العلم نورًا للسالكين والعلماء هداة للعالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

### مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل احتج القطب بالقراءات في المسائل الصرفية والنحوية؟
- هل احتج القطب بالأحاديث النبوية في المسائل الصرفية والنحوية؟

### أهداف البحث:

- 1-بيان أثر القرآن والسنة في التأصيل الصرفي والنحوي من خلال كتاب الكافي في التصريف<sup>(1)</sup>.
- 2-بيان رأي القطب في الاحتجاج بالقراءات والحديث النبوي في الصرف والنحو.
- 3-إبراز شخصية الكتب اللغوية وخدمة اللغة العربية.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث أن أجمع فيه بين المنهجين الوصفي والتحليلي.

## المبحث الأول: القراءات القرآنية

### المطلب الأول: تعريفها، وأقسامها

القراءات جمع قراءة، وأصل مادة قرأ الجمع والضم، والتلاوة، تقول: قرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وقرأ القرآن: قرأه يقرؤه ويقروءه، ومعنى القرآن الجمع. قال أبو عبيدة: سمّي القرآن قرآناً؛ لأنه يجمع السور فيضمها. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 17] [القيامة: 17] أي: جمعه وقراءته، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 18] أي قراءته.

ومنه قولهم: وما قرأت جنينا، أي لم تضمّرحمها على ولد، ومنه قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بَكْرٍ \*\*\* هَجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا<sup>(2)</sup>

أي لم تجمع في رحمها ماء الفحل، ومن معانيه اللفظ، أي لفظ الشيء، فمعنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعاً، أي: ألقبته، وقيل في تفسير قول العرب «وما قرأت جنيناً» لم تقرأ جنيناً، أي: لم تلقه ومنه قولهم: ما قرأت الناقة سلى قط، أي: ما رمت بولد<sup>(3)</sup>. وقال قطرب<sup>(4)</sup>: إنما سُمي القرآن قرآناً؛ لأن القارئ يظهره ويبينه ويلقيه من فيه. أخذ من قول العرب: ما قرأت الناقة سلى قط، أي: ما رمت بولد. ومنه قول حميد بن ثور:

أراها غلامها الخلى فتشذرت \*\*\* مراحاً ولم تقرأ جنيناً ولا دماً<sup>(5)</sup>

معناه: لم ترم بجنين ولا دم<sup>(6)</sup>.

## القراءات اصطلاحًا:

قال ابن الجزري<sup>(7)</sup>: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله<sup>(8)</sup>.

ويقسم العلماء القراءات إلى أقسام وهي:

1-القراءة المتواترة: ويقصدون بها القراءات التي نقلت بطريق التواتر، ويعنون بالتواتر ما رواه جمع

غير يستحيل معه تواطؤهم على الكذب<sup>(9)</sup>، وهي سبع متفق عليها وثلاث مختلف في تواترها، والمشهور

المعتمد أنها متواترة.

2-القراءة المشهورة: وهي ما صحت سنداً ورويت بسند مشهور<sup>(10)</sup> ولم تصل إلى حد التواتر، ولم

تخالف الرسم القرآني، ولا اللغة العربية.

3-القراءة الأحادية: وهي الموافقة للرسم أو اللغة، والواردة بطريق الأحاد، وهذا التقسيم مبني على

تقسيم جماعة من الأصوليين للأخبار إلى متواتر ومشهور وآحاد وهذا مذهب الحنفية، وبعضهم لا يذهب

إليه وإنما يقتصر على قسمين: المتواتر والآحاد فقط وهذا مذهب جمهور الأصوليين<sup>(11)</sup>.

4-القراءة الشاذة: وهي القراءة التي خالفت الرسم أو اللغة ويتوسع البعض ويطلقها على القراءة التي

لم يصح سندها.<sup>(12)</sup>

## المطلب الثاني: موقف النحاة من القراءات

حظي القرآن الكريم بما لم يحظ به غيره من العناية البالغة فقد نقل بطرق متواترة لا يمكن معها التواطؤ على الكذب، كما نقل في غير العشر بطرق ثابتة صحيحة لم تصل إلى حد التواتر.

ولا خلاف بين النحويين في حجية القراءات المتواترة من حيث العموم وإنما خلافهم في التعامل مع القراءات غير المتواترة إن خالفت أصولهم، ويرى بعض الباحثين أن نحاة البصرة ردوا القراءات المخالفة لأصولهم فلم يقبلوها، تقول الدكتورة **خديجة الحديشي**: «أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفتها ردوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي»<sup>(13)</sup>.

ويقول **الدكتور مهدي المخزومي**: «والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فما وافق أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباه رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدوها شاذة تحفظ، ولا يُقاس عليها»<sup>(14)</sup>.

وهذا التعميم بنسبة الرفض إلى نحاة البصرة أمر فيه نظر فالرفض جاء من الكوفيين كما جاء من البصريين أو نقول بصورة أدق من فريق من البصريين وفريق من الكوفيين. يقول **الدكتور شوقي ضيف**: «فما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطئ العرب بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة»<sup>(15)</sup>.

ويقول الدكتور عبد العزيز الدليمي: «أما ما نقرأه من أن الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها وأن البصريين وحدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم فهو قول غير سديد»<sup>(16)</sup>. ولست في معرض التفصيل في هذه القضية فقد ذكرتها بشيء من التفصيل في رسالتي عن هميان الزاد للقطب.

### المطلب الثالث: موقف القطب من الاحتجاج بالقراءات القرآنية في (الكافي)

احتج القطب بالقراءات القرآنية وجعلها مستندا أصيلا فهي أكثر شواهد كتابه (الكافي) فاستشهاده بها أكثر من استشهاده بالشواهد الشعرية ومن ذلك:

#### 1- إدغام واو الجماعة مع واو بعدها:

قال: «وإن دخلت على ما آخره ألف فتح الحرف المتصل بها قبلها كما كان قبل دخولها، دلالة على الألف، فتسكن سكوناً حياً، وتضم لساكن بعدها وأجيز كسرهما، ويجوز إدغامها في واو بعدها نحو ﴿وَتَوَلَّوْاْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [التوبة: 76]، ﴿تَوَلَّوْاْ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [التوبة: 92]، ﴿أَوْوَاْ وَنَصْرُواْ﴾ [الأنفال: 72]، ونقل حركة الهمزة إليها، نحو: ﴿وَالْقَوَاْ إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامُ﴾ [النحل: 87]<sup>(17)</sup>.

#### 2- إدغام المتقاربين والمثلين:

قال: «وإدغام أحد المتقاربين جائز، وكذا أحد المثلين إن كان أحدهما في كلمة والمثل الآخر في أخرى - على الصحيح - نحو ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ﴾ و﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(18)</sup>.

#### 3- إدغام الصاد في الطاء وإبدال الطاء صادًا:

قال: «ولا تدغم الصاد في الطاء لما مر من أن الصفيري لا يدغم إلا في مثله، وذلك لئلا يذهب صفيره وأما إبدال الطاء بعد ذلك صادًا، وإدغام الصاد فيه فجائز تقول: (اصْبِرْ) -بتشديد الصاد- وقرئ (أَنْ يَصْلِحًا). والأصل: يصطلحا، قاله المرادي<sup>(19)</sup>.

#### 4-حذف حرف العلة في حالة الرفع مع الوقف:

قال القطب: واعلم أن حرف العلة بمنزلة الحركة، ولذلك قد يسقط في حال الرفع للوقف؛ قرئ (والليل إذا يسر) بحذف الياء علامة للوقف.

#### 5-الإبدال في الحرف:

قال القطب: ويقع الإبدال في الفعل كـ (قال) والاسم كـ (قائل) والحرف كـ (إليك وعليك) ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا تَفَعَّلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ أي (إن لا تفعلوه) أبدلت النون لاماً وأدغمت في اللام<sup>(20)</sup>.

وقد يحكم القطب على شذوذ الكلمة صرفياً لمخالفتها الأصول ولو وردت في قراءة سواء كان متواترة أو غير متواترة وذلك نحو:

فمن حكمه على القراءة المتواترة كلامه في المضعف مفتوح العين:

حيث قال: «وإن فتحت العين تعين الإتمام نحو (قل إن ضللت) ونحو (فيظللن رواكد). وشذ (وقرن) بفتح القاف، في قراءة نافع؛ لأنه تخفيف للمفتوح بالحذف على لغة ضعيفة، يقال عليها: (قَرَّ يَقَرُّ) كـ (عَلِمَ يَعْلَمُ) وذلك كله من معنى الاستقرار في المكان»<sup>(21)</sup>.

قال أبو إسحاق: «هو من قررت بالمكان أقر والمعنى واقررن، فإذا خفت صار: وقرن، حذف العين لنقل التضعيف وألقت حركتها على القاف ووافقها الفراء»<sup>(22)</sup>.

وقد اختلف النحويون في هذه اللغة فضعفها أكثرهم ومنهم القطب فحكم بشذوذها<sup>(23)</sup>، ومنهم من جعلها لغة وهذا الأجدر بالصواب فكيف يحكم بشذوذ كلمة ثبتت بقراءة متواترة قطعية فهذا الصنيع من تشدد النحاة وتقديم لأصولهم على السماع مع أن المسامع هو أصل الاحتجاج وهذا أمر لا يقبل منهم.

وقد تأولها بعض النحويين أنها من قار يقار، كخاف يخاف؛ ومعناه: الاجتماع، أي اجتمعن في بيوتكن، ولا تخرج عن القياس على هذا، وقيل هي من باب قررت بالمكان أقر، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع وقد نقله البغداديون سماعه<sup>(24)</sup>.

والفرق بين الفتح والكسر أن قرن بفتح القاف «مَعْنَاهُ، أَقْرَرُنْ أَي: الزمن بيوتكن من قولهم: قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقْرُ قَرَارًا، يُقَالُ: قَرَرْتُ أَقْرُ وَقَرَرْتُ أَقْرُ، وهما لغتان، فحذفت الراء الأولى التي هي عين الفعل لتقل التضعيف ونقلت حركتها إلى القاف كقولهم: في ظللت ظللت، قال الله تعالى: ﴿فَظَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: 65]، و ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: 97]»<sup>(25)</sup>.

ومن كلامه على غير المتواترة كلامه حول مجيء «فُعِل» في الأسماء:

قال: «ولم يجيء في الأسماء (فُعِل): بضم الفاء وكسر العين وشذ (حُبُّك) بكسر الحاء وضم الباء قراءة السَّمَاك<sup>(26)</sup>.

والمشهور ضم الحاء والباء، وقيل: ذلك من تداخل اللغتين: كسر الحاء من لغة من يقول: (حِبُّك) بكسر الحاء والباء، وضم الباء من لغة من يقول: (حُبُّك) بضمهما، واعترض بأن التداخل إنما يكون بين حرفي كلمتين لا كلمة<sup>(27)</sup>.

## المبحث الثاني: الاحتجاج بالحديث في (الكافي).

### المطلب الأول: تعريف الحديث لغةً واصطلاحاً:

#### الحديث لغةً:

يعود جذر الكلمة (الْحَاءُ وَالذَّالُ وَالنَّاءُ) إلى كَوْنِ الشَّيْءِ حَدَثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، ومنه: الحديث. قال ابن فارس: «الْحَاءُ وَالذَّالُ وَالنَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ. يُقَالُ حَدَّثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. وَالرَّجُلُ أَحَدَّثَ: الطَّرِيْقُ السَّنِّ. وَالْحَدِيثُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ يَحْدُثُ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ»<sup>(28)</sup>. والحديث: نقيضُ القَدِيمِ. والحُدُوثُ: نقيضُ القَدَمَةِ. وَحَدَّثَ الشَّيْءُ يَحْدُثُ حُدُوثًا وَحَدَاثَةً، وَأَحَدَّثَهُ هُوَ، فَهُوَ مُحَدَّثٌ وَحَدِيثٌ، يُقَالُ: وَأَخَذَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا قَدَّمَ وَحَدَّثْتُ، والحديث: الخبرُ، يأتي على القليل والكثير، ويُجمَعُ على أحاديثَ على غير قياس. قال الفراء: واحد الأحاديثُ أُحْدِثَةٌ، ثم جعلوه جمعاً للحديث<sup>(29)</sup>.

#### الحديث اصطلاحاً:

كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، وهذا ما يصطلح عليه بعلم الحديث رواية<sup>(30)</sup>، ويُدخل فيه بعض العلماء ما أُثِرَ عن الصحابة أيضاً، ويعني الأصوليون بالحديث ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير<sup>(31)</sup>. وعرفه السيوطي بقوله: ما يُضاف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً<sup>(32)</sup>. وهذا التعريف أقرب لتعريف الأصوليين، وإلا فإنَّ أهل الحديث يعنون بما هو أعم من ذلك كما تقدّم. وقد عرفه أبو يحيى الأنصاري<sup>(33)</sup> بقوله: ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ قيل: أو إلى صحابي، أو إلى من دونه - قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة<sup>(34)</sup>.

## المطلب الثاني: مذاهب النحويين في الاحتجاج بالحديث النبوي

اختلف النحاة في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في الصرف والنحو إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: منع الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو، وعليه ابن الضائع، وأبو حيان<sup>(35)</sup> واستدلوا:

1- أن الحديث روي بالمعنى فلا ندري ذلك اللفظ المروي عين لفظ النبي ﷺ وما نقله الصحابة أو

بدل بتصريف الرواة<sup>(36)</sup>.

ويُنَاقَشُ مِنْ وَجْهِ:

1- أن علماء الحديث مختلفون في جواز الرواية بالمعنى فليس القول من المسلّمات، فمنهم من منع

ذلك مطلقاً، وقيدوا بعضهم بالأحاديث الصحيحة دون غيرها، وأجازها الجمهور "بشرط أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومقاصدها فهم لا يطلقون القول بجواز رواية المعنى لكل راو بل يشترطون درايتهم التامة بالمعاني وفهم كلام العرب<sup>(37)</sup>.

2- أن النحاة أنفسهم يحتجون بأشعار العرب مع اختلاف ألفاظها المروية فبعضهم يرويها بوجه،

وآخرون بوجه آخر، والأمثلة عليه كثيرة:

من ذلك قول الفرزدق<sup>(38)</sup>:

كم عمّة لك يا جريراً وخالّة \*\*\* فدعاء قد حلبت عليّ عشاري<sup>(39)</sup>

قال ابن السراج: «وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه: رفع ونصب وخفض»<sup>(40)</sup>.

ومن ذلك قال امرؤ القيس<sup>(41)</sup>:

فأقبلت زحفاً على الركبَيْنِ \*\*\* فنوبٌ نسيت وثوبٌ أجر<sup>(42)</sup>

ويروى: برفع ثوب ونصبها.

3- أن من الأحاديث من روي بلفظه تواتراً أو شهرة، وإن كان قليلاً، فهذا لا خلاف في لفظه بين الرواة فتنتفي هذه الحجة؛ لأن اتفاقهم على ألفاظه يفيد صحة نقله بلفظه لا بمعناه.

4- إن ضوابط النقل وشروطه في الحديث أقوى وأشد من ضوابط نقل كلام العرب، فأنت ترى الكم الكبير من كتب الرجال، والعلل، والجرح والتعديل التي سطرها العلماء خدمة للسنة المطهرة لضبط نقلها مما لم يسطره النحاة لخدمة الشاهد النحوي، فكيف نقبل نقل النحاة لكلام العرب مع اختلافه ولا نقبل من المحدثين نقلهم لألفاظ أقوال النبي ﷺ.

5- إن من الأحاديث ما كتبت في عهد النبي ﷺ فقد كان بعض الصحابة يكتبون الحديث، ثم نهاهم النبي ﷺ كي لا يختلط بالقرآن، ثم أذن لهم في ذلك، وممن كان يكتب علي بن أبي طالب<sup>(43)</sup>، وعبدالله بن عمرو بن العاص<sup>(44)</sup>.

2- أن كثيراً من الرواة كانوا من الأعاجم الذين لا يحسنون الفصحى، وقد فشت العجمة في ذلك الزمن، فكيف نثق بصحة نقلهم عن النبي ﷺ<sup>(45)</sup>.

ويناقش: أن كونهم من غير العرب لا يمنع روايتهم للحديث فكثير من أئمة النحو ليسوا عرباً وعلى رأسهم سيبويه، وأما حصول اللحن من بعضهم فهذا قليل ليس بكثير؛ نظراً للقدر الكبير الذي نقله الرواة؛ إذ قد ينقل الواحد منهم آلاف الأحاديث، ولا ضرر إن وقع خطأ في النقل فهم بشر، وهذا حاصل مع النحاة فهم بشر أيضاً، وقد خطأ بعضهم بعضاً في بعض المسائل التي نقلوها.

3- وجود الوضع والكذب في الحديث عن النبي ﷺ، ولعل هذا من الأسباب التي أدت إلى ترك النحاة الاحتجاج بالحديث، أو قلة الاحتجاج به.

ويناقد: إنَّ علماء الحديث وضعوا ضوابط استطاعوا من خلالها تنقية السنة المطهرة من الأحاديث المكذوبة والموضوعة على رسول الله ﷺ، حتى الضعيف الخفي جعلوا له ضوابط لقدحه، ثم إنَّ الوضع لم يكن في السنة فقط، بل هو أمر موجود في الشعر وكلام العرب؛ لذلك نبه عليه ابن سلام الجمحي<sup>(46)</sup> في كتابه «طبقات فحول الشعراء» وقد نبه على بعض الكذابين أمثال حماد الراوية، فقال: «وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ أَشْعَارَ الْعَرَبِ وَسَاقَ أَحَادِيثَهَا حَمَّادُ الرَّائِيَةِ، وَكَانَ غَيْرَ مَوْثُوقٍ بِهِ، وَكَانَ يَنْحَلُ شَعْرَ الرَّجْلِ غَيْرِهِ وَيَنْحَلُهُ غَيْرَ شَعْرِهِ وَيَزِيدُ فِي الْأَشْعَارِ»<sup>(47)</sup>.

وقال: «أخبرني أبو عبيدة، عن يونس، قال: قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة وهو عليها، فقال: أما أظفرتني شيئاً، فعاد إليه فأنشده القصيدة التي في شعر الحطيئة مديح أبي موسى قال: ويحك يمدح الحطيئة أبا موسى، لا أعلم به وأنا أروي شعر الحطيئة، ولكن دعها تذهب في الناس»<sup>(48)</sup>.

**المذهب الثاني: جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة مطلقاً:** وعليه ابن مالك كما في شرح الكافية، فقد أكثر فيه من الاستشهاد بالحديث، وكذا ابن هشام كما في المغني، وممن ذهب إلى ذلك الرضي البغدادي<sup>(49)</sup> وهو الرأي الصحيح في نظر الباحث.

واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ أفصح العرب، وكلامه حجة، وسبق مناقشة اعتراضات المانعين بما لا يدع مجالاً للشك في حجية الحديث النبوي في الاحتجاج. ومما يستدل به أيضاً أن جمعاً من النحويين يحتجون بالبيت المجهول قائله كما يظهر من صنيعهم فكيف يحتج بمجهول القائل ولا يحتج بحديث النبي ﷺ.

**المذهب الثالث: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُي بنقل ألفاظها:** كالأحاديث التي تبين فصاحته ﷺ أو الأمثال النبوية؛ لأنها مما يقطع أنها نقلت بألفاظها فتنتفي شبهة النقل بالمعنى، وعليه الشاطبي واستند على ما استند عليه المانعون في قضية نقل الحديث بالمعنى، وقد تقدم الكلام عنها<sup>(50)</sup>.

### **المطلب الثالث: موقف القُطب من الاحتجاج بالحديث النبوي (الكافي)**

احتج القُطب في كتابه الكافي في التصريف بحديث واحد وذلك في قوله: «والمجرور الظاهر لا يفصل عن جاره ولا يتقدم عليه وقد يفصل قليلاً كقوله ﷺ: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي»<sup>(51)</sup>. وهذه المسألة نحوية لا صرفية، وهي مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فيجوز الفصل وإن كان قليلاً في مثل هذه الحالة كالفصل بالجار والمجرور.

كقول الشاعر:

- لأنت معتاد في الهيجا مصابرة \*\*\* يصلى بها كل من عاداك نيرانا<sup>(52)</sup>

**قال ناظر الجيش:** «فهذا النوع من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف فكان فيه قوة وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يخص بالاضطرار، وبذلك أقول؛ لوروده في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي؟» ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس؛ فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة»<sup>(53)</sup>.

ولم يحكم القُطب بضعف الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، بل جعله من باب القليل، ولا ينقض احتجاج القُطب هنا بكونه احتجاجاً يتيماً، فالاحتجاج بالحديث قليل عموماً مع النحويين، وهو أيضاً كتاب متوسط، وقد احتج بالحديث في مواضع عدة من كتابه الموسع: «شرح لامية الأفعال»<sup>(54)</sup>.

## الخاتمة

### أهم نتائج البحث:

1. احتج القطب بالقراءات القرآنية وجعلها مستنداً أصيلاً فهي أكثر شواهد كتابه (الكافي في التصريف) فاستشهاده بها أكثر من استشهاده بالشواهد الشعرية.
2. اختلف النحويون في الاحتجاج بالحديث النبوي في الصرف والنحو والصحيح جاوز الاحتجاج به وهو ما عليه القطب.
3. لم يتوسّع القطب بالاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه الكافي في التصريف بل احتج بحديث واحد وأكثر من الاحتجاج به في (شرح لامية الأفعال).

## التوصيات

- 1-دراسة الأثر الصوتي في المسائل الصرفية من خلال كتاب الكافي.
- 2-دراسة الشواهد الشعرية والأمثال ودورها في التأصيل الصرفي في الكافي.

### المصادر والمراجع

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (1351هـ) غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر.
ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1420هـ، 1999م) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (الطبعة الأولى) دار الكتب العلمية.
ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي (سنة النشر غير معروفة) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد العكري (1406هـ - 1986م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. (الطبعة الأولى) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، السورية.
ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن محمد المعروف (1403هـ، 1983م) التقرير والتحبير. (الطبعة الثانية)، دار الكتب العلمية.
ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد (1987م)، جمهرة اللغة. (الطبعة الأولى)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
ابن عبد الهادي: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي (1433 هـ، 2012م) غاية السؤل إلى علم الأصول. (الطبعة الأولى)، تحقيق: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، غراس للنشر والتوزيع والإعلان، الكويت.
ابن عقيل، بهاد الدين، (1400 - 1405هـ) المساعد على تسهيل الفوائد. (الطبعة الأولى)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة.
ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (1410هـ، 1990م) شرح تسهيل الفوائد. (الطبعة الأولى)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (سنة النشر غير معروفة)، لسان العرب. (الطبعة الأولى)، دار صادر - بيروت.
أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (1404هـ/ 1984م) التيسير في القراءات السبع. (الطبعة الثانية)، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت.
الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم، أبو الفرج (1415 هـ)، الأغاني. (الطبعة الأولى)،

دار إحياء التراث العربي، بيروت.
أطفيش، محمد بن يوسف بن عيسى الحفصي العدوي الجزائري (1407هـ — 1986م)، شرح لامية الأفعال، (الطبعة الأولى)، وزارة التراث القومي والثقافة، بسلطنة عُمان.
أطفيش، محمد بن يوسف، 2012م، الكافي في التصريف. (الطبعة الأولى)، تحقيق ودراسة: عائشة يطو، نشر وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان.
الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (1412هـ، 1992م) الزاهر في معاني كلمات الناس. (الطبعة الأولى)، المحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
البغدادي، عبد القادر بن عمر (1418 هـ - 1997م)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب. (الطبعة الرابعة)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.
البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (1420هـ) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي). (الطبعة الأولى)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
بن قُطُوبُغَا: أبو الفداء قاسم بن قُطُوبُغَا الجمالي (1424 هـ، 2003م) خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار. (الطبعة الأولى)، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم.
الجمحي، محمد بن سلَّام بن عبيد الله (سنة النشر غير معروفة)، طبقات فحول الشعراء، المحقق، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (1407هـ، 1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (الطبعة الرابعة)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
الحديثي، خديجة (1394هـ، 1974م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، ط د.
الحديثي، خديجة (سنة النشر غير معروفة) المدارس النحوية. (الطبعة الثالثة)، دار الأول، الأردن.
الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر (1417هـ) تاريخ بغداد. (الطبعة الأولى)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
الدليمي، عبد العزيز علي مطلق (1992م)، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.
الرجراجي، الحسين بن علي بن طلحة (1425هـ، 2004م) رَفَعُ النَّقَابِ عَن تَنْقِيحِ الشَّهَابِ. (الطبعة

<p>(الأولى)، تحقيق: أحمّد بن محمّد السراح، عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.</p>
<p>زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (1422هـ / 2002م) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. (الطبعة الأولى)، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، دار الكتب العلمية.</p>
<p>السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي (1418هـ / 1999م) قواطع الأدلة في الأصول. (الطبعة الأولى)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.</p>
<p>سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (1408هـ، 1988م) الكتاب. (الطبعة الثالثة)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.</p>
<p>السيوطي، عبد الرحمن أبو بكر (1384هـ - 1964م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (الطبعة الأولى)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.</p>
<p>السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (سنة النشر غير معروفة) نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتى، المكتبة العلمية، بيروت.</p>
<p>السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (1420هـ - 1999م)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر. (الطبعة الأولى)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.</p>
<p>السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (1409هـ، 1989م) الاقتراح في أصول النحو وجدله. (الطبعة الأولى)، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق.</p>
<p>الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف (1424هـ - 2003م) اللمع في أصول الفقه. (الطبعة الثانية)، دار الكتب العلمية.</p>
<p>عبد الحليم، جمعة فتحي (1424هـ، 2013م)، روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية» (الطبعة الأولى)، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، جمهورية مصر العربية.</p>
<p>العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم (1425هـ، 2004م) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع. (الطبعة الأولى)، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية.</p>
<p>الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس (1407هـ، 1987م)، ديوان الفرزدق. (الطبعة الأولى)،</p>

تحقيق، علي فاعور، دار الكتب العلمية.
المخزومي، مهدي (1377هـ، 1958م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. (الطبعة الثانية)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
المناعي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي (1999م)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر. (الطبعة الأولى)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض.
ميدان، أيمن (1413هـ، 1992م)، ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة.
ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». (الطبعة الأولى)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
الهالي، حميد بن ثور (1371هـ، 1951م)، ديوان حميد بن ثور الهالي، صنعة: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة.
الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (1430هـ) التفسير البسيط. (الطبعة الأولى)، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- (1) كتاب «الكافي في التصريف» للقطب أحمد بن يوسف أطفيش (1236هـ - 1332هـ) كتاب مطبوع لدى وزارة التراث والثقافة، مسقط - سلطنة عُمان، تحقيق ودراسة: عائشة يطو، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م. ويقع الكتاب في 200 صفحة من القطع المتوسط.
- (2) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه، ينظر: يعقوب، إميل بديع، ديوان عمرو بن كلثوم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1411هـ، 1991م، ص68.
- (3) الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ، 1987 م، فصل القاف، مادة «قرأ» 1/ 65، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (المتوفى: 711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، فصل القاف، مادة «قرأ» 1/ 128، ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد (المتوفى: 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، باب (ب ح ن) 1/ 284.
- (4) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، توفي 206هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة (ص104)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (3/ 298).
- (5) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه، ينظر: الهالي، حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور الهالي، صنعة: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ، 1951م ص21.

- (6) الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (المتوفى: 328هـ) الزاهر في معاني كلمات الناس، المحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992م، 1 / 72.
- (7) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشيرازي الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث، ولد ونشأ في دمشق، له مؤلفات كثيرة منها: النشر في القراءات العشر، وطيبة النشر في القراءات العشر، غاية النهاية في طبقات القراء. مات سنة 833هـ. ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. (9 / 298).
- (8) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 1999م ص9.
- (9) ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص63).
- (10) الشهرة هي ما ترويه الجماعة الكثيرة التي لم تصل إلى حد التواتر، ومن ذلك قولهم في تعريف الحديث المشهور: (وهو الذي رواه الجماعة الكثيرة عن إمام من أئمة رواته) ويسميه بعضهم المستفيض ومعنى السماع المستفيض: هو السماع المنتشر ولم يبلغ حد التواتر. واختلف في أقله فقيل: اثنان، وهذا قول ضعيف، وقيل: ثلاثة، وقيل: ما زاد على ثلاثة ولم يبلغ حد التواتر. ينظر: القزويني، عمر بن علي بن عمر (المتوفى: 750هـ) مشيخة القزويني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1426 هـ، 2005 م 105/1، الرجراجي، الحسين بن علي بن طلحة (المتوفى: 899هـ) رَفْعُ النَّقَابِ عَنِ تَتَقِيحِ الشَّهَابِ، تحقيق: أحمد بن محمد السراح، عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1425هـ، 2004م 130 / 5، العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم (ت: 826هـ) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ، 2004م (ص416).
- (11) الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف (المتوفى: 476هـ) اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، ط2، 2003 م، 1424هـ (ص71)، السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي (المتوفى: 489هـ) قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ / 1999م (1 / 324)، ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن محمد المعروف (المتوفى: 879هـ) التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ، 1983م (2 / 235).
- (12) أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع (ص37).
- (13) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، ط د، 1394هـ، 1974م (ص 47).
- (14) المزرومي، مهدي، مدرسة التوفيق ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958م. (ص337).
- (15) ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف (ت: 1426هـ) المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص 218.
- (16) الدليمي، عبد العزيز علي مطلق، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1992، ص 80.
- (17) أطفيش، الكافي في التصريف (113).
- (18) المرجع السابق (179).
- (19) المرجع السابق (179).
- (20) المرجع السابق (ص255).
- (21) المرجع السابق (ص185 - 186).
- (22) الواحدي، التفسير البسيط (18 / 334).
- (23) المرجع السابق (18 / 335).
- (24) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة) الطبعة: الأولى، (1400 - 1405 هـ) (4 / 198).
- (25) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ (3 / 636).
- (26) أطفيش، الكافي في التصريف (ص224).
- (27) المرجع السابق (ص225).

- (28) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1399هـ، 1979م (2/ 36).
- (29) الجوهرى، الصحاح، مادة (حدث) (1/ 278).
- (30) ينظر: زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت 926 هـ) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ / 2002م (1/ 91).
- (31) ابن عبد الهادي: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي (ت: 909هـ) غاية السؤل إلى علم الأصول، تحقيق: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، غراس للنشر والتوزيع والإعلان، الكويت، ط1، 1433 هـ، 2012 م (ص67) بن قُطُوبِغَا: أبو الفداء قاسم بن قُطُوبِغَا الجمالي (ت: 879هـ) خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، ط1، 1424 هـ، 2003 م، (ص128).
- (32) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، (1/ 297).
- (33) هو أبو يحيى، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المصري، الشافعي، قاض، مفسر، من حفاظ الحديث، من تصانيفه: "فتح الرحمن"، و"تحفة الباربي"، ولد سنة (826 هـ)، وتوفي سنة (926 هـ). ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب (10/ 186)، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ) نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتى، المكتبة العلمية، بيروت (1/ 113).
- (34) زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (1/ 91)، المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي (ت: 1031هـ)، البواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض (1/ 230).
- (35) البغدادي، خزائن الأدب (1/ 10).
- (36) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (ص86).
- (37) عبد الحلیم، جمعة فتحي، روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، جمهورية مصر العربية، ط1، 1424 هـ، 2013 م، (1/ 79).
- (38) البيت من الكامل، ينظر: الفرزدق، ديوان الفرزدق (1/ 361).
- (39) ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ، 1990م (2/ 421).
- (40) ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي (ت: 316هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت (1/ 319).
- (41) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني أكل المرار أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمانى الأصل، مولده بنجد، ويعرف بالملك الضليل، وذي القروح، لما أصابه في مرض موته، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، توفي نحو سنة 80 ق. هـ. ينظر: الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم، أبو الفرج (ت: 356هـ)، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط، 1415 هـ (9/ 55).
- (42) سيبويه، الكتاب (1/ 86)، والبيت من المتقارب، ينظر: امرؤ القيس في ديوانه (ص159)، ابن ولاد: أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: 332هـ) الانتصار لسبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416 هـ، 1996 م، (ص57)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ، 1980 م (1/ 219).
- (43) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة (1870).
- (44) أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب في كتاب العلم (3646).
- (45) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص44، 45. لم أقف على نصه هذا في المطبوع ولعله في جزء مخطوط من التذييل والتكميل والله أعلم.

- (46) محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله، إمام في الأدب، له عدة كتب منها غريب القرآن، توفي سنة 232هـ، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة (1/115).
- (47) الجمحي، محمد بن سلم بن عبيد الله (المتوفى: 232هـ)، طبقات فحول الشعراء، المحقق، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة (1/48).
- (48) المرجع السابق (1/48).
- (49) البغدادي، خزاعة الأدب (1/9).
- (50) المرجع السابق (1/12).
- (51) أطفيش، الكافي في التصريف (ص125).
- (52) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية (3/485).
- (53) ناظر الجبش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (7/3259).
- (54) ينظر: أطفيش، شرح لامية الأفعال (1/95)، (2/277) (3/188) (4/316، 317، 325).